

لفصل الأول: التأسيس المفاهيمي للحق الدستوري في حماية المعطيات الشخصية أفرزت التحولات التكنولوجية المتسارعة، وما صاحبها من تدفق هائل للمعلومات عبر واقعاً جديداً أعاد تشكيل المفاهيم القانونية الكلاسيكية، برزت الحاجة الملحة إلى بناء إطار قانوني ومفاهيمي متكامل يهدف إلى حماية الفرد في بيئته الرقمية، ظاهرة المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية وما قد تنطوي عليه من مخاطر تمسّ جوهر فلم تعد المعطيات الشخصية مجرد معطيات تقنية جامدة، مباشرة وغير مباشرة ملامح الشخصية الإنسانية في بعدها المعنوي والاجتماعي، امتداداً حقيقياً للذات البشرية في العصر الرقمي. فإن تحديد مفهوم هذه المعطيات وضبط نطاقها يُعدّ خطوة أساسية لبناء أي نظام قانوني فعال يرمي إلى حمايتها وضمان عدم تبرز أهمية التأسيس النظري لهذا الحق من خلال تتبع جذوره الفلسفية حيث شهد مفهوم الخصوصية تطوراً ملحوظاً، انتقل بموجبه من مجرد حق تقليدي يقوم على فكرة "ترك الفرد شأنه"، إلى حق حديث يتمثل في تمكين الشخص من السيطرة على معطياته الشخصية والتحكم في كيفية جمعها واستخدامها وتداولها. التي لم تعد تقتصر على منع التدخل،